دراسات لغوية:

دراسة دلالية موازية في الأنماط التركيبية النحوية بين عبد القاهر الجرجاني في "دلائل الإعجاز" والزمخشري في "الكشاف"

A syntactical and semantic study of Grammatical Structural Patterns "between Abdul Qāhir ‘Dalāil al-I’jaz" and al-Zamakhshari,"alkashaf

Satu kajian tatabahasa dan semantic di Bentuk Struktur Tatabahasa di antara karangan ‘Abdul Qahir ‘Dalāil al-I’jāz’ dan ‘Al-kashshāf’ oleh al-Zamakhsyari,

عبد الفتاح الشتيوي *

ملخص البحث:

يتناول البحث المخزون الثقافي والمعرفي لعالمين من علماء العربية كان لهما إسهام ملحوظ ومبرّز في الدراسات النحوية من الناحية الدلالية، ولاسيما وأن اللغة عندهما لم تكن مجموعة من الألفاظ المتراكمة، بل إن جمال اللغة في رأيهما ينبع من التنسيق الكامل بين مفرداتها، وتلك العلائق المنبثقة من دلالات ألفاظها؛ ما أدى إلى تناولهما ظاهرة اللغة من مفهومها العام تناولا ينِمُّ عن فهم عميق لتلك الوشائج اللغوية التي جعلت من الدلالة مجالا خصباً للدرس اللغوي الذي أسهم الجرجاني والزمخشري في تطويره وإشاعته، وقد تبيّن للباحث أن كلّ من جاء بعدهما ممن جعل الدرس اللغوي الدلالي مجال بحثه ودراسته قد اعتمد عليهما سواء كان مقلاً أم مكثراً.

الكلمات المفتاحية: الأنماط–التركيب–عبد القاهر–الزمخشري.

* أستاذ النحو والصرف المساعد بقسم اللغة العربية، جامعة الجوف، المملكة العربية السعودية.

amechchetyouy@ju.edu.sa

أرسل البحث بتاريخ: ٢٠١٩/٥/١١م، وقبل بتاريخ: ٢٠١٩/١٠/١٢م.

Abstract

This paper discusses the cultural and knowledge influence of two scholars, Abu Bakr Abd al-Qāhir and, Abu al-Qasim Mahmud ibn Umar al-Zamakhshari whose contribution is notable and profound in syntax and Semantics. For them, language is not just a group of words. Yet, for them, aesthetic of language is derived from the systemic relationship between its words as well as from semantic role of words. Therefore, their discussion of language shows that they have profound contribution in developing the study of semantic that would consequently become a very fertile area of study because of them. Subsequently, this paper finds that many scholars who came after them, who concentrated on the study semantic, had relied heavily or relatively on the contribution of al-Qāhir and al-Zamakhshari in this respective area.

Keywords: Patterns, Structure, ‘Abdel Qahir, Al-Zamakhshari

Abstrak

Kajian ini membicarakan tentang kesan budaya dan pengetahuan dua orang cendiakawan terkenal ‘Abu Bakr Abd al-Qāhir dan, Abu al-Qasim Mahmud ibn Umar al-Zamakhshari. Kedua tokoh-tokoh ini mempunyai jasa yang amat besar di dalam bidang nahu dan semantik. Bagikedua-dua tokoh ini, bahasa bukanlah sekadar perkataan, namun bagi mereka, keindahan bahasa adalah terhasil kesan daripada hubungan sistemik antara semua perkataan-perkataannya dan juga daripada peranan semantik sesuatu perkataan itu. Oleh kerana itu perbincangan mereka berkenaan dengan bahasa menunjukkan sumbangan mereka yang besar dalam memperkembangkan kajian tentang semantik yang bakal bangun sebagai salah satu kajian yang pesat kerana sumbangan mereka berdua ini. Hasilnya, kajian ini mendapati ramai para cendiakawan selepas mereka yang mengkaji bidang ini, masih tetap bergantung kepada hasil kupasan mereka dalam bidang tersebut.

Kata kunci: Bentuk-bentuk, Struktur, ‘Abdel Qahir, Al-Zamakhshari.

مقدمة

إن الغاية من تعلّم النحو هي: صلاح الألسنة، وانكشاف حُجُب المعاني، وجَلْوَة المفهوم من منطوق كلام الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، والوقوف مع كلام العرب فهماً ونقداً؛ لذلك كان الفصلُ بين الدراسات النحوية، والدراسات اللغوية، والأدبية فَصْلا لا يخدم اللغة؛ إذ إنّ النشاط الكلامي ذا الدلالة الكاملة لا يتكوَّن من مفردات فقط، بل يعتمد في تكوّنه على جُمَل وعبارات ونصوص ذات دلالة؛ ما يعني عدم الفصل بين مستويات التحليل اللغوي المختلفة؛ لأنَّ المعنى هو غاية هذا النوع من الدراسات.

وبعد النظر في المخزون الثقافي والمعرفي الموروث من علمائنا المتقدمين وجد الباحث أن كلاً من الإمامين عبدِ القاهر الجرجاني والزمخشري يعدّان طوراً بارزاً من أطوار تناول اللغة؛ بما قدَّمه كل منهما من مؤلفات بارزة لها أثرها الواضح في الدراسات النحوية، فلا يسع من يقرأ مؤلفات عبد القاهر الجرجاني والزمخشري إلاَّ أن يعترف بما أنفق كلاهما من جهد في التأليف بين قواعد النحو العربي وآراء أرسطو العامة في الجملة والأسلوب.[١]

لقد فطن كلٌّ من عبد القاهر الجرجاني والزمخشري إلى أن اللغة ليست مجموعة من الألفاظ، بل إنّ جمالها ينبع من التنسيق الكامل بين مفرداتها وتلك العلائق المنبثقة من دلالات ألفاظها؛ ما أدَّى إلى تناولهما ظاهرة اللغة في مفهومها العام تناولاً ينم عن فهم عميق ساعدهما على ذلك تأخرهما نسبياً؛ حيث استوت القاعدة النحوية، ولم يعد يخشى عليها، ولم يبق سوى إعادة النظر في هذه القواعد في إطار تعدد الآراء تبعاً لتعدد المدارس النحوية لرسم طريق واضحة تحدد ضوابط هذه القاعدة وأسسها، وفي إطار بحث ضوابط قواعد اللغة أدرك كلٌّ من عبد القاهر الجرجاني والزمخشري حقيقةَ الدلالة وعلاقتها باللفظ، سواء على مستوى الأصوات أم الكلمات أم التراكيب.

وقد نهج الباحث في دراسته هذه المنهجَ الوصفيَّ التحليلي من خلال الاعتماد على تتبع مواطن تأثير الدلالة في القاعدة النحوية عند الجرجاني والزمخشري، وتصنيفها حسب الغرض المرجوِّ من ذلك، ثم تحليلها وتفسيرها وبيان الرأيِ ما أمْكنَ.

وتجدر الإشارة إلى أنني اعتمدتُ –بشكل أساس– على **دلائل الإعجاز** و**الكشاف** من بين مؤلفات الجرجاني والزمخشري؛ إذ إننا نجد أنّ الجرجاني في (دلائل الإعجاز) سعى إلى إثبات أنَّ المزية والوصف الذي كان به الإعجاز القرآني إنما ترجع إلى الفصاحة والبلاغة والبيان، وأن هذه المزية وتلك الفصاحة وذلك البيان راجعةٌ كلُّها إلى حسن الدلالة وتمامها وتبهرجها في صورة رائعة من النظم، أو هي أن يؤتَى المعنى من الجهة التي هي أصح لتأديته، ويُختارَ له اللفظ الذي هو أخصُّ به، وأنه لا مزية للعبارة على الأخرى إلا بقوة دلالتها على الغرض المقصود.

والنظم هو توخي معاني النحو وأحكامه، وهو متصل بالمعنى اتصالاً وثيقاً، فليست الميزة فيه من حيث هو لفظ وحروف؛ ولكن من حيث هو نظم وتأليف، وفي معناه من حيث إن هذا النظم إنما هو نظم تابع للمعاني ومقتف أثرَها ودال عليها، وأنه لولا معناه لم يكن شيئاً مذكوراً؛ ألا ترى أنّ السجع والتجنيس لولا تبعيتهما للمعنى لم يكن فيهما غناء، وأنّ التقديم والتأخير، والحذف والزيادة، والفصل والقصر، ووجوه الخبر، والحال ومواقعها، كلها تابعة للمعنى، وتتغير تبعاً لتغيره.[٢]

وفي هذا كلِّه إثباتٌ أنَّ الدلالة أو المعنى محرك أساسيٌّ لتوجيه القاعدة العامّة، أو ـ على الأقل ـ التحكم في بناء التركيب ومساره، وفي هذا كله يرسي الجرجاني نظرية لغوية متكاملة الأركان.

أما **كشاف الزمخشري** فإنّه يُعَدُّ صورة متكاملة لفهم المنهج النحوي عند الجرجاني، وكل سطر من سطور الكشاف ينطق بأنَّ الزمخشري قد أخذ هذه الفلسفة التي أرادها الجرجاني للقاعدة النحوية، وتلك النظرية التي أرسى قواعدها، وطبَّقها تطبيقاً واعياً يرتكز على حسٍّ مرهف، وذوق رفيع لفهم آيات كتاب الله ﷻ.[٣]

أولاً: الجرجاني والزمخشري

١. عبد القاهر الجرجاني:

هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، فارسي الأصل، جرجانيُّ المولد، لم يذكر المؤرخون سنة مولده، ولم يتحدَّثوا عن عمره، ولا عن أسرته، ولا عن حياته الاجتماعية، أو نشأته العلمية، لكنه أتحف المكتبة العربية والإسلامية بالعديد من المؤلفات العلمية، ولاسيَّمَا في جانب النحو والبلاغة؛ إذ برز فيهما بروزاً متميزاً، حتى أصبحت البلاغة العربية لا تُعرَف إلاَّ به ولا يُعرَف إلاَّ بها، ومن هذه المؤلفات: كتاب دلائل الإعجاز، وكتاب أسرار البلاغة، وغيرهما.

حرص عبد القاهر في أعماله على الاهتمام بالنحو العربي وإعادة قراءته، وذلك حين جعله لسانَ العربية، وأساس الحفاظ عليها، فركز اهتمامه على توسيع حلقة النحو من القواعد الثابتة بالإعراب إلى الارتباط بالدلالة والسياق والبلاغة والذوق الأدبي، وسار في هذا على مسارين: الأول: مسار الموافقة، وتمثل ذلك جليّاً في كتاب (العوامل المائة)؛ حيث وافق النحاةَ في القواعد العامة المتعلقة بالإعراب في أسباب المرفوع والمنصوب والمجرور، ونحَا مَنحَى سابقيه من النحاة في تعريفاتهم.[٤]

يقول عبد القاهر: (ومعلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسببٍ من بعض، والكلمُ ثلاثٌ: اسم، وفعل، وحرف، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما)،[٥] ثم يضرب أمثلة لكل قسم، ثم يختم كلامه بحكم عام يحدد فيه رأيَه في القاعدة العامة للنحو العربي قائلاً: (فهذه هي الطرق والوجوه في تعلق الكلم بعضِها ببعض، وهي كما تراها معاني النحو وأحكامه).[٦٠]

إن (معاني النحو) في استعمالات عبد القاهر أخذ دلالته من الدلالات التي عُرِفَ بها علم النحو عموماً، والتي قسمها تمام حسان إلى وظيفية[٧] ومعجمية[٨] ومقامية.[٩]

الثاني: مسار المخالفة؛ وفيه يرى أنَّ وظيفة اللغة كأداة للتواصل بين الناس إنّما تتحقق بامتزاج علمي النحو والبلاغة معاً، وبهذا التفاعل تكون الرسالة اللغوية مضبوطة.

وقد بنى عبد القاهر نظرية كاملة تعتمد على هذا التفاعل والتمازج سماها (نظرية النظم)، كان النحوُ أساسَها؛ ألا تراه يقول في تعريفها: (واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رُسِمَت لك، فلا تخل بشيء منها).[١٠]

٢. أبو القاسم الزمخشري:

هو أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، خوارزميُّ الأصل، زمخشريُّ المولد، ولد يوم الأربعاء السابع والعشرين من شهر رجب سنة (٤٦٧هـ)، واتفق المؤرِّخون على وفاته (٥٣٨هـ) وهو ابن (٧١) عاماً،[١١] بعد أن أفادت منه خلائق جمّة، وأتحف المكتبة العربية والإسلامية بالعديد من المؤلفات العلمية في علوم العربية وآدابها، والعلوم الشرعية بلغت سبعة وأربعين مؤلفاً تقريباً، وهي كلها خير شاهد بالصدق على أنه كان مشاركاً في كل الفنون والعلوم.

كان من الخصائص البارزة في دراسات الزمخشري اللغوية: مراعاة المعنى، وعقد الصلة بينه وبين اللفظ، وتقليب الكلم على أوجهه المحتملة، والرجوع إلى الأصل عند النظر في الاشتقاق، كان ينظر إلى العلاقة بين النحو والمعنى والبلاغة؛ ولا أدلّ على ذلك من ترجيحاته الإعرابيّة المبنيّة على سمو المعنى وبلاغته، فهو لم يكن مقلداً، بل كان مجتهداً في دراساته النحوية واللغوية، والشرعيّة، حتى إنه قد خالف إجماع النحويين في بعض ما رجّح.[١٢]

ويرى الباحث أن الزمخشري حينما يقلب الجملةَ والكلامَ على ما يحتمله من الأوجه الممكنة ولا يكتفي بوجه واحد؛ فإنه يستثمر أصالةَ اللغةِ وثراءَها وسعةَ أفقِها.

ثانياً: الدلالة وأثرها في الأنماط الإسنادية

١. الإسناد:

تتفق تعريفات الإسناد على أنه عملية ذهنية، وليس شيئاً شكليّاً، ومن غيره لن يتألف كلامٌ مفيد،[١٣] وقد عدّه عبد القاهر معنًى نحويّاً، وهذا المعنى النحوي (اتخذ علامة تشير إليه، وهي صوت الضمة الملحقِ بالمستند إليه.. فإن تغير الصوت فلطارئٍ طرأ على الإسناد).[١٤]

وهذا الذي سبق هو ما نصّ عليه عبد الفتاح لاشين بقوله: (والنظم الذي تكلم عنه الجرجاني في جوهره يتصل بالمعنى من حيث هو تصور للعلاقات النحوية، كتصور علاقة الإسناد بين المسند والمسند إليه).[١٥]

هذا، وقد عَدَّ عبد القاهر الإسنادَ أهم المعاني النحوية في عملية النظم؛ لأن المتكلم لا يتمكن من تأليف أي جملة ما لم تُبْنَ على الإسناد؛ لهذا سَمّى النحاة ركنيه أعني: المسند والمسند إليه بـ(العُمَد)، وقد أوضح عبد القاهر أهمية الإسناد عندما تحدث عن بيت الفرزدق:

وَمَـــا حَمَلَـــتْ أُمُّ امْـــرِئٍ فِي ضُـــلُوعِهَا أعَـــقَّ مِـــن الْجَـــانِي عَلَيْهَـــا هِجَائِيَـــا[١٦]

فقال: (فإنك إذا نظرت لم تشكَّ في أن الأصلَ والأساسَ هو قوله: (وما حملت أم امرئ)، وأنّ ما جاوَزَ ذلك من الكلمات إلى آخر البيت مُستَنِدٌ إليه ومَبْنِيٌّ عليه، وأنك إن رفعتَه لم تجد لشيء منها بياناً، ولا رأيتَ لذكرها معنًى، بل ترى ذكرك لها إن ذكرتَها هذياناً).[١٧]

ويؤكِّد عبد القاهر على أهمية الإسناد،[١٨] ويقصد بالخبر هنا الحكم، أي: المسند، فعدّ المسند أهمَّ ركن في هذه العملية الذهنية؛ لأنه لا تتم الفائدة دونه.

والزمخشري لم يكن بعيداً عن آراء عبد القاهر في موضوعات الإسناد وطرفيه؛ فهو الذي أكد على وجود علاقة الإسناد المعنوية بين المسند (الخبر) والمسند إليه (المبتدأ)، وإلا كان الكلام نعيقاً لا يستحق الإعراب؛ لأنه يرى أنَّ الإعراب نتاج عملية العقد والتركيب،[١٩]

٢. المسند والمسند إليه:

كان اهتمام عبد القاهر كبيراً بالخبر، حتى إنه كتَبَ فصلاً كاملاً في فروق الخبر؛ إذ يقول: "أن الخبر وجميع الكلام معان ينشئها الإنسان في نفسه، ويصرفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها عقله، وتوصف بأنها مقاصد وأغراض، وأعظمها شأناً الخبر، فهو الذي يتصور بالصور الكثيرة وتقع فيه الصناعات العجيبة".[٢٠]

ولهذه الصور الكثيرة آثار عجيبة في المعاني، حصرها في كلامه عن الفروق،[٢١] ثم يدعو في دلائله إلى تأمل الفروق في الخبر، ومن بينها: الإثبات سواء بني الكلام على اسم أم فعل، مع مراعاة الدلالات البلاغية لكل حالة.[٢٢]

ولتَبَيُّنِ الفرق بينهما يدعو عبد القاهر إلى تأمل قول النصر بن جُؤَيَّة:

لا يَأْلَـــفُ الـــدِّرْهَمَ المِضْـــرُوبَ خِرْقَتُنَـــا لَكِـــنْ يَمُـــرُّ عَلَيْهَـــا، وَهْـــوَ مُنْطَلِـــقُ[٢٣]

قائلاً: (هذا هو الحسن اللائق بالمعنى، ولو قلته بالفعل (لكن يمر عليها وهو ينطلق) لم يحسن)،[٢٤] ويواصل عبد القاهر معدداً أمثلة لإثبات ما توصَّل إليه بحسِّه المرهف.[٢٥]

ويواصل عبد القاهر كلامه عن فروق الخبر في حالة الإثبات.[٢٦] ويلاحظ أن التنكير للمسند أفاد الإخبار لمتلقٍّ جاهل به حصلت منك الإفادة للابتداء، على حين أنه عند تعريف المسند أزال شكّاً في ذهن المتلقي وزرع يقيناً.[٢٧]

لقد أكد عبد القاهر علاقة النظم بمعاني النحو في غير موضع في كتابه الدلائل، والمطالع له يقف على جوانب بديعة سطرها قلمه رحمه الله تعالى، وأفاد بأن ذلك عائد على تغيّر صورة المعنى التي أرادها الناظم من غير أن تحوّل من لفظه شيئاً عن موضعه، أو تبدله بغيره، وإنما يحدث ذلك بتغيير معاني النحو التي أجرى عليها كلامه، وذلك كأن تقدر في قول أبي تمام مثلاً:

لُعَـــابُ الأفـــاعِي القَـــاتِلاتِ لُعَابُـــهُ وأَرْيُ الجَـــنَى اشْـــتَارَتْهُ أيْـــدٍ عوَاسِـــلُ[٢٨]

(لعاب الأفاعي) مبتدأ و(لعابه) خبراً كما يوهمه الظاهر، فتفسد عليه معناه، وتبطل الصورة التي أرادها في كلامه، وذلك أن غرضه تشبيه مداده بأري الجنى حيث يكتب به في العطايا والصلات، فيوصل بذلك إلى النفوس ما تحلو مذاقته عنده، ويدخل السرور واللذة عليه، وهذا المعنى إنما يكون إذا كان (لعابه) مبتدأ، و(لعاب الأفاعي) خبراً، فأما تقدير أن يكون (لعاب الأفاعي) مبتدأ و(لعابه) خبراً فمما يبطل هذا المعنى ويمنع منه، فأبو تمام إنما أراد تشبيه مداد القلم بلعاب الأفاعي مرة وبأري الجنى مرة أخرى، وهذا المعنى لا يأتي إلا بتقدير (لعاب الأفاعي) و(أري الجنى) خبرين و(لعابه) مبتدأ، وإلا ذهب هذا الغرض بتقدير (لعاب الأفاعي) مبتدأ و(لعابه) و(أري الجنى) خبرين عنه، بحيث يصبح المعنى على تشبيه لعاب الأفاعي بلعابه تارة وبأري الجنى تارة أخرى، وهو ما لا يريده الشاعر فضلاً عن فساد التشبيه لعاب الأفاعي بأري الجنى وهكذا الأمر أبدا في كل كلام أريد فيه التشبيه.[٢٩]

وجدير بالذكر أن الابتداء عند عبد القاهر ـ ومن بعده الزمخشري ـ كان يعني التجرد عن العوامل اللفظية، أي: أنه من العوامل المعنوية،[٣٠] وقد فصَّل ابن يعيش القول في هذا العامل (الابتداء بمعنى التجرُّد) بحسب ما فَهِمَ من قول الزمخشري،[٣١] لكنه اعترض على ذلك بأن التجرُّد من العوامل هو عدمٌ، وعدمُ الشيءِ لا يكون عاملاً.[٣٢]

لقد عُني الزمخشري كثيراً بالدلالة، وجعلها منطلقاً للإعراب، فمثلاً في تفسير قوله ﷻ: (إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون) [٣٣] يقول: (سواء) اسم بمعنى الاستواء، وصف به كما وصف بالمصادر.. وارتفاعه على أنه خبر لـ: (إنَّ)، و(أأنذرتهم أم لم تنذرهم) في موضع المرتفع به على الفاعلية، كأنه قيل: (إن الذين كفروا مستوٍ عليهم إنذارُك وعدمُه)، كما تقول: (إن زيداً مختصم أخوه وابن عمه)، أو يكون (أأنذرتهم أم لم تنذرْهم) في موضع الابتداء، و(سواء) خبراً مقدماً، بمعنى: (سواء عليهم إنذارُك وعدمُه)، والجملة لـ(إنَّ)؛ فإن قلت: الفعل أبداً خبر لا مخبر عنه، فكيف صح

الإخبار عنه في هذا الكلام؟ قلت: هو من جنس الكلام المجهور فيه جانب اللفظ إلى جانب المعنى، وقد وجدنا العرب يميلون في مواضع كلامهم مع المعاني ميلاً بيّناً.[٣٤]

٣. إن وأخواتها:

لم يكن من عادة عبد القاهر ألاَّ يعرض للمسألة النحوية بمجرد المرور عليها، بل يبرز الأمور التي غفل عنها النحاة ويشير إلى الدقائق التي عجز عن إدراكه المتخصصون، ثم يتعرض بعد ذلك لأصول المسألة وفروعها في شرحٍ وتحليلٍ وافٍ.

يقول في معرض حديثه عن وجوه استعمال (إنَّ): "واعلم أن مما أغمض الطريق إلى معرفة ما نحن بصدده أنَّ ههنا فروقاً خفية تجهلها العامة وكثير من الخاصة ليس أنهم يجهلونها في موضع ويعرفونها في آخر، بل لا يدرون أنها هي ولا يعلمونها في جملة ولا تفصيل".[٣٥]

ثم ينتقل بعد هذه المقدمة التي تحمل طابع التعميم إلى ضرب الأمثلة كي يزيد الأمر وضوحاً، فيقول: "روي عن ابن الأنباري أنه قال: ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس، وقال له: إني لأجد في كلام العرب حشواً، فقال له أبو عباس: في أي موضع وجدت ذلك؟ فقال: أجد العرب يقولون: (عبدالله قائم) ثم يقولون (إن عبدالله قائم) ثم يقولون: (إن عبدالله لقائم) فالألفاظ متكررة والمعنى واحد، فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ فقولهم: (عبدالله قائم) إخبار عن قيامه، وقولهم: (إن عبدالله قائم) جواب عن سؤال سائل، وقوله: (إن عبدالله لقائم) جواب عن إنكار منكر قيامه، فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني قال فما أحار المتفلسف جواباً.[٣٦]

ويعلق عبد القاهر على هذه القصة قائلاً: (وإذا كان الكندي يذهب هذا عليه حتى يركب فيه ركوب مستفهم أو معترض، فما ظنك بالعامة ومن هو في عداد العامة ممن لا يخطر شبه هذا بباله؟).[٣٧]

٤. في الجملة الفعلية:

كان للدلالة الزمنية دورُها الواضح في تحديد الفعل وتقسيمه إلى ثلاثة أقسام عند عبد القاهر والزمخشري، فحَدُّ الفعلِ عند الزمخشري أنه (ما دلَّ على اقتران حدثٍ بزمان).[٣٨]

أما عبد القاهر فقد اعتمد على الدلالة الزمنية في تقسيم الفعل؛ حيث رأى أن الفعل أمثلةٌ (جاءت للدلالة على الأزمنة الثلاثة، فإذا قلت: (ضرب) دل على زمان ماضٍ وضَرْبٍ فيه، وإذا قلت: (يضرب) دل على ضرب في الحال، وإذا قلت: (سيضرب) دل على زمان مستقبل وضرب فيه، ولولا قصدهم إفادة الأزمنة لما احتيج إلى هذه الأمثلة).[٣٩]

إن عبد القاهر في النص السابق يقسم الفعل بحسب الدلالة الزمنية المختلفة التي يأتي فيها الحدث، ثم يسير تعليله لمفهوم الدلالة الزمنية في الفعل بتفسير آخر، وهو قوله: (والفصل بين الحال والاستقبال أنك تريد بالحال أجزاء من الفعل متصلة، بيان ذلك أنَّا إذا قلنا: (زيد يصلي) فالمراد أنه قد حصل منه

جزء، وهو أَخْذُ جزءٍ في جزء آخر متصل به، ويترقب جزءاً تالياً يليه، وإذا قلت: (سيفعل) لم يكن له التباس بالفعل على وجه، ولو قصد الجزء الواحد من الفعل لم يكن الزمان مجاوزاً قسمين لأنه إما أن يكون حاصلاً أو غير حاصل).[٤٠]

يتبع عبد القاهر كلامه ببيان الفرق بين الخبر إذا كان بالاسم أو بالفعل؛ فالإخبار بالاسم يدل على الإثبات، والإخبار بالفعل يدل على التجدد، كما أن هناك فرقاً بين الخبر في جملة الفعل والفاعل، والخبر في جملة المبتدأ والخبر، وقد يحسن الخبر إذا قلته بالاسم ولا يحسن إذا قلته بالفعل، وهذا حسب دلالة السياق الذي يرد فيه، ولبيان هذه المسألة أورد عبد القاهر طائفة من الشواهد،[٤١] وبيّن فيها دلالة كل واحد من القسمين، وتأثيره في المعنى.

لقد حقَّق الزمخشريُّ هذا الفرق بين اسم الفاعل والفعل من جهة، وبين الاسم والفعل عموماً على وجه العموم من جهة أخرى في أكثر من موضع من كشافه؛ ففي تعليقه على قولهﷻ: ﴿إنا سخرنا الجبال معه يسبحن بالعشي والإشراق والطير محشورة كل له أواب﴾،[٤٢] قال: (ويسبحن: في معنى: ومسبحات على الحال. فإن قلت: هل من فرق بين يسبِّحن ومسبِّحات؟ قلت: نعم، وما اختير يسبِّحن على مسبِّحات إلا لذلك، وهو الدلالة على حدوث التسبيح من الجبال شيئاً بعد شيء، وحالاً بعد حال، وكأن السامع محاضِر تلك الحال يسمعها تسبِّح)،[٤٣] وقوله (مَحْشُورَةً) في مقابلة (يسبحن)، إلا أنه لما لم يكن في الحشر ما كان في التسبيح من إرادة الدلالة على الحدوث شيئاً بعد شيء، جيء به اسماً لا فعلاً، وذلك أنه لو قيل: (وسخرنا الطير يُحشَرْنَ) على أنَّ الحشر يوجد مِن حاشِرِها شيئاً بعد شيء، والحاشِر هو اللهﷻ لكان خلفاً، لأنَّ حشْرَها جُملةً واحدةً أدلُّ على القُدرَة".[٤٤]

أما عن مرفوع الفعل فإن عبد القاهر والزمخشري لم يفرقا بين الفاعل ونائب الفاعل،[٤٥] فلو تتبعنا كلام الزمخشري عن الفاعل لوجدنا هذا الأمر جليّاً.

يقول الزمخشري في تعريف الفاعل: (الْفَاعِلُ هُوَ مَا كَانَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ مِنْ فِعْلٍ أَوْ شِبْهِهِ، مُقَدَّماً عَلَيْهِ أَبَداً، كَقَوْلِكَ: ضَرَبَ زَيْدٌ، وَزَيْدٌ ضَارِبٌ غُلامهُ، وحَسَنٌ وَجْهُهُ، وَحَقُّهُ الرَّفْعُ، وَرَافِعُهُ مَا أَسْنِدَ إِلَيْهِ).[٤٦]

فهذا التعريف الذي وضعه الزمخشري للفاعل ينطبق على نائب الفاعل أيضاً؛ وتأكيد ذلك ما جاء في تعليق الزمخشري على قوله ﷻ: ﴿قل أوحي إلي أنه استمع نفر من الجن فقالوا إنا سمعنا قرءانا عجبا﴾،[٤٧] فقد ذكر أن قوله ﷻ: (أَنَّهُ اسْتَمَعَ) فَاعِلُ (أُوحِيَ)،[٤٨] وبالتالي كان المصطلحان يدلان على معنى واحد.

لكن يبدو أن ابن يعيش كان له رأي آخر في هذه المسألة؛ وكأنه يرى أن الزمخشري كان يعلم جيداً الفرق بين الفاعل ونائبه في الدلالة، لكن الفاعل عنده لفظيٌّ، سواء كان فعله مبنيّاً للمعلوم أو المجهول، بدليل أنه هو هو مع تغير مواضعه، وسواء قام أو شارك بالفعل أو لم يقم أو يشارك به، وبدليل أنه لو قدِّم لتغير اسمه إلى (المبتدأ).

ثالثاً: الدلالة وأثرها في الأنماط غير الإسنادية

١. الدلالة في المنصوبات:

عندما يريد المتكلم التعبير عن أفكاره ينظم جملاً، كل جملة تعبر عن فكرة تامة، وفي نظم الجمل كافة لا يوجد أكثر من أربعة معان ذهنية، وهي معاني النحو، يشترك في تكوينها معنًى نحويٌّ واحد مركزي ورئيس يُبنَى عليه نظم الجملة، والمعاني النحوية الأخرى تكون متعلقة به، أو مرتبطة بما تعلق به.

فبعض الجمل تكتفي بالإسناد عندما لا يريد المتكلم من فكرته أكثر من أن يُسندَ شيءٌ إلى شيء، وقد يحتاج المتكلم للتعبير عن فكرة الإسناد ومعه معنى ذهني آخر يخصص ما تعلق في ذهنه من العموم.

فالتخصيص إذاً هو معنى ذهني، وهو في النحو: معنى نحوي يولد من عملية ذهنية ينجزها ذهن المتكلم، كما أنجز الإسناد من قبل، وهذا المعنى الذهني ذو اتجاهات متعددة، يتعلق بالإسناد ويرتبط به، ويقوم بتأدية وظيفته في تقييد الإسناد وتضييق إطلاقه وتحديده من حيث إن كل فرع من فروعه يتعلق بالإسناد، أو بما وقع في حيز الإسناد، ويخصصه في اتجاه معين، ففي قولك: (قرأ محمد الكتاب) يلاحَظ أن (القراءة) المسندة لـ(محمد) لم تكن قراءة مطلقة؛ ولكنها خصصت بكونها (قراءة في كتاب).[٤٩]

والحالة الإعرابية للتخصيص هي النصب،[٥٠] وهذا المعنى النحوي واسع، له اتجاهات متعددة، كل يخصص الإسناد باتجاه معين، كـ(المفعولات)، و(الحال)، و(التمييز)، وغيرها.[٥١]

وسيقتصر الباحث على المفعول به؛ لإبراز هذه الظاهرة حتى لا يطول الكلام، ويتشعب البحث المبني على الاختصار، فضلاً عن أن المفعول به يعدّ من أبرز ما عُني به عبد القاهر والزمخشري في كلامهما عن التخصيص أو المنصوبات.

المفعول به:

المفعول به ركنٌ من أركان الجملة الفعلية التي فعلها متعدٍّ، والمفعول يتعلق بالمسند فيَضِيقُ إطلاقٌ بتخصُّصه.[٥٢]

يذكر المفعول به لتخصيص الإسناد، وهو ذو أهمية معيارية وبلاغية في الوقت نفسه، واستشعاراً من شيخ البلاغيين، وفقيه النحويين الإمام عبد القاهر الجرجاني لهذه الأهمية يقول: "هاهُنا أصل يجب ضبطه، وهو أن حال الفعل مع المفعول الذي يتعدى إليه حاله مع الفاعل، فكما أنك إذا قلت: (ضرب زيد)، فأسندت الفعل إلى الفاعل كان غرضك من ذلك أن تثبت الضرب فعلاً له لا أن تفيد وجود الضرب في نفسه وعلى الإطلاق، كذلك إذا عديت الفعل إلى المفعول فقلت: (ضرب زيد عمراً) كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثاني ووقوعه عليه".[٥٣]

يتضح من كلام عبد القاهر أن المفعول جاء لرفع اللبس وتقييد المسند وتضييقه؛ إذ جعل الضرب واقعاً على عمرو لا غيره.

وفي حديثه عن المفعول به ركز عبد القاهر على أبرز أسرار ذكره وخبايا حذفه، والحكمة من تقديمه وتأخيره.

ففي حذفه ينبّه إلى أهمية حذف المفعول به، ويعدّ أن حذفه يختلف باختلاف أغراض الناس،[٥٤] حتى إذا كان بعض الكلام ليس له مفعول مخصوص يمكن النص عليه مستويا فيه المتعدي واللازم، فإنَّ هناك كلاماً على العكس من ذلك؛ إذ إنَّ الفعل المتعدِّي يكون له مفعولٌ مقصودٌ قصدُه واضحٌ، يحذف لدلالة الحال عليه، وهو يتفرَّع إلى: قسم جليّ لا يحتاج فيه إلى قوة فكر، ولا إلى صنعة، ومثاله: (أصغيت إليه)، أي: أذني، و(أغضيت عليه)، أي: عيني،[٥٥] وقسم خفيٌّ تدخله الصنعة، وهو أنواع:

النوع الأول: حذف المفعول للاقتصار على معنى الفعل: وذلك بأن يكون معك مفعول مخصوص جرى ذكره قبلاً، أو دلَّت عليه الحال، فلا تذكره لأن غرضك أن تثبت معنى الفعل نفسه، ومنه قول البحتري:

شَجْوُ حُسَّادِهِ وَغَيْظُ عِدَاهُ ... أنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعَ وَاعِي

يقول عبد القاهر معلقا على البيت: (المعنى لا محالة: أن يرى مبصر محاسنَه ويسمع واع أخبارَه[٥٦] وأوصافَه).[٥٧]

النوع الثاني: حذف المفعول لإثبات الفعل للفاعل وتحصيله له، وللدلالة على العموم؛ وذلك بأن يكون معك أيضاً مفعول مخصوص ليس للفعل سواه بدليل الحال أو ما سبق من الكلام؛ ولكنك لا تذكره لغرض توفير العناية على إثبات الفعل للفاعل وتخليصه له؛ لأنك لو ذكرته لجاز أن يتوهم أنك لم تعْنِ إثبات الفعل له، بل وقوعه على ذلك المفعول، ثم صاغ على ذلك أمثلة من أبيات العرب.[٥٨]

النوع الثالث: حذف المفعول؛ لقصد إثبات التلازم بين فعلين؛ وذلك بأن يكون معك مفعول مخصوص أيضاً؛ ولكنه يختلف عن سابقيه في أنه يربط فيه بين حدثين، بحيث يجعل أحدهما موجبا لحدوث الآخر ومستلزماً له، ومثاله قول البحتري:

إذا بَعُدت أبلَتْ، وإن قربَتْ شفَتْ ... فهِجْرانُها يُبلِي، ولُقْيَانُها يَشْفِي[٥٩]

قال عبد القاهر معلقا: (قد علم أن المعنى: إذا بعدت عني أبلتني، وإن قربت مني شفتني).[٦٠]

النوع الرابع: حذفه لدلالة ما بعده عليه؛ حيث راح عبد القاهر يستعرض أمثلة هذا الحذف مع مفعول المشيئة المسبوق بـ(لو)، كقول البحتري:

لَوْ شِئْتَ لَمْ تُفْسِدْ سَمَاحَةَ حَاتِمٍ ... كَرَماً، وَلَمْ تَهْدِمْ مَآثِرَ خَالِدِ[٦١]

يقول: (الأصل لا محالة: لو شئت أن تفسد سماحة حاتم لم تفسدها، ثم حذف ذلك من الأول استغناء بدلالته في الثاني عليه).[٦٢]

أما الزمخشري رحمه الله فقد كان للدلالة عنده دور كبير منذ بداية الكلام عن المفعول به في المفصل.

يقول في حدّه: (هو الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً، وَبَلَغْتُ البَلَدَ)،[٦٣] لكن هذا الحد يُدخِل نائب الفاعل ضمن ما يقع عليه فعل الفاعل، فـ(زيدٌ) في المثال (ضُرِبَ زَيْدٌ) وقع عليه الضرب من فاعل غير مذكور في الكلام لعلةٍ ما.

وكأنَّ فاضل السامرائي قد لاحظ ذلك من الزمخشري فجاء حده للمفعول به على أنه: (كل اسم فضلة تعدى إليه فعل أو ما أشبهه).[٦٤]

كما أن طبيعة العامل في المفعول به قد ارتبطت بأنواع العوامل عند الزمخشري، وهذه العوامل تنقسم إلى نوعين: عوامل لفظية، وعوامل ضمنية معنوية دلالية؛ وقد عرض لهذا النوع الأخير من العوامل في معرض تفسيره لقوله ﷻ: ﴿وإذ قال عيسى بن مريم يا بني إسرائيل إني رسول الله إليكم مصدقا لما بين يدي من التورية ومبشرا برسول يأتي من بعدي اسمه أحمد﴾،[٦٥] فالعامل في نصب (مصدقاً) و(مبشراً) هو المعنى المتضمَّن في الإرسال؛ ألا تراه يقول: (فإن قلتَ: بم انتصب (مصدقاً) و(مبشراً) بما في (الرسول) من معنى الإرسال أم بـ(إليكم)؟ قلتُ: بمعنى الإرسال؛ لأن (إليكم) صلة للرسول، فلا يجوز أن تعمل شيئاً؛ لأن حروف الجر لا تعمل بأنفسها؛ ولكن بما فيها من معنى الفعل؛ فإذا وقعت صلات لم تتضمَّن معنى فعل، فمن أين تعمل؟).[٦٦]

أما تناول الزمخشري لموضوع حذف المفعول به فقد بدأه بتقرير أن هذا النوع من الحذف كثير وشائع في كلام العرب، لكنه لم يسر على طريقة عبد القاهر السابقة في عرضه لمسألة حذف المفعول؛ إذْ قسمه مباشرةً إلى قسمين:

القسم الأول: الحذف اللفظي للمفعول به مع بقائه مطلوباً مراداً ومقدراً ملحوظاً،[٦٧] وهذا في حكم المنطوق به،[٦٨] ومنه قوله ﷻ: ﴿الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر﴾،[٦٩] وقوله ﷻ: ﴿لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم﴾.[٧٠]

يتبيَّن ذلك أكثر من تفسير الزمخشري لقوله ﷻ: ﴿ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان قال ما خطبكما قالتا لا نسقي حتى يصدر الرعاء وأبونا شيخ كبير﴾؛[٧١] حيث يقول: "فإن قلت: لم ترك المفعول غير مذكور في قوله: (يَسْقُونَ) و(تَذُودانِ) و(لا نَسْقِي)؟ قلت: لأن الغرض هو الفعل لا المفعول؛ ألا ترى أنه إنما رحمهما لأنهما كانتا على الذياد وهم على السقي، ولم يرحمهما لأن مذودهما غنم ومَسقِيَّهم إبل مثلاً، وكذلك قولهما (لا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعاءُ) المقصود فيه السَّقْي لا المسقِيُّ".[٧٢]

إن الزمخشري يضيف دلالة أخرى استلزمت ذلك الحذف، وهي إفساح المجال للتركيز أكثر على الحدث نفسه؛ بدليل قوله: (الغرض هو: الفعل لا المفعول)، و(المقصود: السقي لا المسقي).

ويأخذ الزمخشري بعد ذلك مباشرة في بيان كيفية مطابقة جواب الفتاتين للسؤال مع هذا الحذف الكثير من كلامهما، وسبب رضا شعيب عليه السلام بأن تقوم ابنتاه بهذا الدور في سَقْي الماشية، وكأنَّ هذه دلالات إضافية تساعد ـ فضلاً عن الدلالتين السابقتين ـ على استلزام هذا الحذف هنا.[٧٣]

القسم الثاني: حذف المفعول به ثم نسيانه والإعراض عنه،[٧٤] وفيه يكون الفعل كأنه صار من جنس الأفعال غير المتعدية، وشَبَهُهُ عند الزمخشري كالفاعل يُنْسَى عند بناء الفعل للمفعول به، ومنه قوله: ﴿وأصلح لي في ذريتي إني تبت إليك وإني من المسلمين﴾.[٧٥]

٢. الدلالة في المجرور بالإضافة:

الإضافة معنى ذهني، وهي "من المقيِّدات أيضاً؛ ولكن طبيعة التقييد فيها يختلف عن تقييد التخصيص؛ لأن الإضافة نسبة تربط بين شيئين فتجعلهما شيئاً واحداً؛ ألا ترى أنه حين يقال: (كتاب محمد) فإنما تنسب الكتاب إلى (محمد) وهذه النسبة هي التي تربط بين شيءٍ، وهو (الكتاب)، وشيء آخر وهو (محمد)، فلا يفهم بعد هذا الربط أنهما شيئان مستقلان، بل يصبحان بهذه النسبة شيئاً واحداً".[٧٦]

وباعتبار الإضافة من المقيِّدات عبد الجبار توأمة من جملة المخصِّصات فقال: (نقصد بالتخصيص في هذا البحث: المجرورات والتوابع (عدا العطف) وليس المنصوبات فقط).[٧٧]

هذا، وقد قدَّم تمام حسان دليلاً لجعل الإضافة معنى قائماً بذاته؛ إذ اعتبرها قيداً عامّاً على علاقة الإسناد، أو ما وقع في نطاقها، ورأى أن هذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبية، وأن معنى النسبة غير معنى التخصيص؛ فمعنى النسبة إلحاق، ومعنى التخصيص تضييق.[٧٨]

والنسبة في النظم يقصد بها نسبة شيء إلى شيء، أي: تأليف كلمة مع كلمة يربط بينهما رابط ذهني وثيق، وهو النسبة التي أطلقت عليها سناء البياتي تسمية: الإضافة؛ لكيلا تختلط بمفهوم النسبة في الإسناد؛ ذلك لأن النسبة تأتي في النظم على نوعين:

الأول: نوع يربط بين شيئين (كلمتين) فيتم بهما تعبير عن فكرة تامة يصح السكوت عليها، كنسبة الشاعرية للمتنبي في قولنا: (المتنبي شاعرٌ) أو نسبة الزكاوة للرائحة فنقول: (زكيةٌ الرائحةُ)، وكنسبة الصبر إلى المؤمن في قولنا: (المؤمن صبورٌ)، وهذا النوع من النسبة يسمى (الإسناد).

الثاني: نوع يربط بين شيئين يعبر عنهما بكلمتين؛ ولكن الكلمتين لا تعبران مع هذا الربط عن فكرة تامة، وإنما تعبران عن ترابط وثيق بحيث تكونان بمنزلة الكلمة الواحدة، فلا يجوز فصلهما ولا يجوز تقديم الثانية منهما على الأولى.[٧٩]

والإضافة والإسناد يجتمعان في أن النسبة تربط بين المضاف والمضاف إليه كما تربط بين المسند والمسند إليه، ويفترقان في أن النسبة في الإسناد تربط فتؤدي إلى التعبير عن فكرة تامة، وليست هي كذلك في الإضافة.[٨٠]

ولقد أدرك النحاة الأوائل أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة؛ لذلك قال المبرد: (فإذا أضفتَ اسماً مفرداً إلى اسم مثله مفرد، أو مضاف صار الثاني من تمام الأول وصارا جميعاً اسماً واحداً).[٨١]

أما عن العلامة التي عرفت بها الإضافة فكانت الخفض، وفي هذا الصدد يبيّن عبد القاهر جمال الأسلوب والنظم في تعليقه على بيت ابن المعتز[٨٢] بقوله: "وكانت الملاحة في الإضافة بعد الإضافة لا في استعارة لفظة الخال؛ إذ معلوم أنه لو قال: (يا خالاً في وجه النهار) أو (يا مَن هو خال في وجه النهار) لم يكن شيئا، ومن شأن هذا الضرب أن يدخله الاستكراه ...".[٨٣]

وقد يحذف المضاف إذا دلَّت عليه قرينة فيقوم المضاف إليه مقامه على سبيل إعجاز الرسل، كقوله ﷻ: ﴿وسأل القرية﴾؛[٨٤] لأن السؤال إنما يكون لأهل القرية، ونحو: (اجمع المجلس) والمقصود: اجمع أعضاء المجلس.

كما قد يحذف المضاف بسبب العطف على مماثل، أي: اشتراكه مع مماثل له في الحكم، نحو: (ولا مثل ابن عباس ولا أبي ذر يرويان الحديث)، أي: ولا مثل أبي ذر، فالمحذوف قد دل عليه سياق العطف، وقد يحذف المضاف إليه في مثل قولنا: (رزق أبو وأم أحمد طفلاً)، أي: رزق أبو أحمد وأم أحمد طفلاً.[٨٥]

لم يرَ الزمخشري للإضافة اللفظية أية دلالة أخرى غير التخفُّف من التنوين، أو نون المثنى والجمع، وذلك عند الحديث عن الإضافة في المفصل؛[٨٦] حيث كانت الدلالة هي الفارقة بين نوعين من الإضافة: اللفظية، والمعنوية.

٣. الدلالة في التوابع:

الاتِّباع هو (معنى ذهني يتفرع من المعاني السابقة، فإن تفرَّع من دائرة الإسناد، أي: تعلق به، جاء مرفوعاً، وإن تفرع من دائرة التخصيص، أي: تعلق به، جاء منصوباً، وإن تفرع من دائرة الإضافة جاء مخفوضاً).[٨٧]

يقول عبد القاهر في هذا المعنى: (ومعلوم أن فائدة العطف في المفرد أن يشرك الثاني في إعراب الأول، وأنه إذا أشركه في إعرابه فقد أشركه في حكم ذلك الإعراب، نحو المعطوف على المرفوع بأنه فاعل مثله، والمعطوف على المنصوب بأنه مفعول به، أو فيه، أو له شريك له في ذلك).[٨٨]

والمقصود بالشراكة هنا: الحكم الإعرابي في الحالات المعروفة.

ولتفصيل هذا المعنى النحوي أفرد عبد القاهر فصلاً عَنْوَنَه بالفصل والوصل؛ يلحظ في كلامه في بابه: إقرار واضح لهذا المعنى الذهني الذي حددته سناء البياتي، وخصوصاً عند توضيح الأسباب في

الفصل والوصل بين الجمل، وتبيان كيفية ربطه المحكم بين هذه الأسباب التي اشترطها، وبين معاني النحو وأحكامه التي أشار إليها صراحة، كالصفة والتوكيد، وما لم يشر إليه، كالبدل وعطف البيان، والتي تشترك جميعاً في كونها عين متبوعاتها؛ إذ الصفة هي الموصوف، والتوكيد هو المؤكد، والبدل هو المبدل منه في بدل الكل من الكل، والمعطوف في عطف البيان هو المعطوف عليه، ولذلك لم تكن هذه التوابع بحاجة إلى واسطة تربطها بما هي تابعة له وذلك بخلاف عطف النسق، فإن الثاني أو المعطوف غير الأول أو المعطوف عليه؛ ولذلك احتيج فيه إلى واسطة تربطه به، وهي حروف العطف، واختلافها عنه.

إن الصفة والتوكيد والبدل وعطف البيان كلها على نية الاتحاد مع متبوعاتها، وعطف النسق على نية التغاير.[٨٩]

لقد تحدث عبد القاهر عن العطف بين الجمل؛ من منطلق نظره في الجملة إلى جهة الإيضاح والكشف والتفسير والتوكيد لما قبلها، معللاً بذلك فصلها عنها، ونظر فيها إلى جهة الاستقلال والمغايرة معللا به وصلها بها، وهذا عين ما فرق به النحاة بين العطف وغيره من التوابع، كما يظهر في قول السيوطي.[٩٠]

فالنحاة إذاً أدركوا أن إسقاط حروف العطف يؤدي إلى أن يكون التابع ليس غير المتبوع، وأنه بذلك يكون تفسيراً وبياناً وتوكيداً له، وأن إثباته يؤدي إلى خلاف ذلك، هنا يظهر مدى استفادة عبد القاهر من المباحث النحوية في تفريقهم بين العطف وباقي التوابع التي تتصل معه في كونها جميعاً تفيد الاشتراك في الحكم.

ومما يؤكد هذا الاعتقاد وهو الجمع بين الأبواب النحوية، وفصل الجمل بعضها عن بعض فيما أسماه عبد القاهر بالاتصال إلى الغاية؛ إذ رأى أن ذلك يكون لأمور منها: التوكيد والبدل، وذلك بأن تكون الثانية بدلاً من الأولى، والمقتضي للإبدال، كون الأولى غير وافية بتمام المراد بخلاف الثانية، وعطف البيان فتكون الثانية بياناً للأولى، وذلك بأن تنزل منزلة عطف البيان من متبوعه في إفادة الإيضاح.[٩١]

ومما يثبت حقاً هذا الاعتقاد: اعتماد عبد القاهر التفسير النحوي الصِّرف للوصول إلى أسرار العطف في تناوله للجملة التي تعطف جملة أو أكثر، كما جاء في قول المتنبي:

تَوَلَّـــوْا بَغْتَـــةً فَكَـــأنَّ بَيْنـــاً ... تَهَيَّبَـــنِي فَفَاجَـــأنِي اغْتِيَـــالا

فَكَـــانَ مَســـيرُ عِيســـهِمُ ذَمـــيلاً ... وسَـــيرُ الـــدَّمعِ إثْـــرَهُمُ انهِمـــالا[٩٢]

قال الجرجاني معلقاً: "قوله: (فكان مسير عيسهم) معطوف على (تولوا بغتة) دون ما يليه من قوله: (ففأجاني)؛ لأنَّا إنْ عطفناه على هذا الذي يليه أفسدنا المعنى، من حيث إنه يدخل في معنى (كأنّ)، وذلك يدي إلى ألا يكون (مسير عيسهم) حقيقة، ويكون متوهَّماً، كما كان تهيّب البين كذلك.[٩٣]

وخلاصة الأمر أن عبد القاهر قد استخدم النحو في بناء تعليلاته لمسائل العطف التي تناولها بين الجمل على أحكامه وقياسه عليها إلى درجة تدعو إلى الإعجاب حقّاً، كما استطاع من خلال ذلك أن يظهر فضل علم النحو بأحكامه ووجوهه وفروقه في معالجة أمر النظم وتلمس حقائقه في كلام العرب الفصحاء.

أما الزمخشري فقد عرّف التوابع على أنها (الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها، وهي خمسة أضرب: تأكيد، وصفة، وبدل، وعطف بيان، وعطف بحرف).[٩٤]

هنا تقوم الدلالة بدور عظيم في التقعيد للتوابع عنده؛ فإذا كان المراد مثلاً تمكين المعاني في نفس المتلقي فإنَّ الحاجة هنا تكون إلى التوكيد،[٩٥] وإذا كان المراد الدلالة على بعض أحوال الذات، أو التفرقة بين المشتركين في الاسم، أو توضيح المعارف، أو الثناء على الله ﷻ بأسمائه، أو الذم والتحقير فإن الحاجة تدعو إلى الصفة (النعت).[٩٦]

لقد انفرد الزمخشري بآراء كثيرة فضلاً عن موافقته للمذاهب البصرية والكوفية والبغدادية، منطلقاً في ذلك من الناحية الدلالية التي أسهمت في تبلور تلك الآراء التي انفرد بها، حتى إنه أعطى (اسم الفاعل) مصطلح (النعت) في (شرح الفصيح).

ولعل الزمخشري في استخدامه مصطلح (النعت) لاسم الفاعل قد قصد الناحية الاشتقاقية في ذكر (اسم الفاعل)، والناحية الدلالية في (النعت)؛ فهو يقول: "القناعة: الرضا بما أصاب، والنَّعت منه (قانع) لا غير".[٩٧]

ومن أمثلة ذلك ما أجازه من اقتران الجملة الواقعة نعتا بالواو، وكانت العلة الدلالةُ في ذلك: دخولَ الواو لتأكيد الارتباط بالمنعوت، ومن ذلك تعليقه على قوله ﷻ: ﴿وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم﴾[٩٨] بقوله: ((ولها كتاب): جملة واقعة صفة لقرية، والقياس أن لا يتوسط الواو بينهما، كما في قوله تعالى: ﴿وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون﴾،[٩٩] وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، كما يقال في الحال: (جاءني زيد عليه ثوب)، و(جاءني وعليه ثوب)...).[١٠٠]

ومن ذلك أيضاً سؤاله عن الواو الداخلة على الجملة الثالثة في قوله ﷻ: ﴿سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم ويقولون خمسة سادسهم كلبهم رجما بالغيب ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم قل ربي أعلم بعدتهم ما يعلمهم إلا قليل﴾، [١٠١] فقال: (ما هذه الواو الداخلة على الجملة الواقعة صفة للنكرة، كما تدخل على الواقعة حالاً عن المعرفة في نحو قولك: (جاءني رجل ومعه آخر)، و(مررت بزيد وفي يده سيف)، وفائدة هذه الواو: تأكيد لصوق الصفة بالموصوف، والدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر).[١٠٢]

علق ابن مالك على هذا المذهب بقوله: (مذهب لم يعرف لبصري ولا كوفي فلا يلتفت إليه)،[١٠٣] وأبطل ابن مالك قول الزمخشري أن الواو توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف.[١٠٤]

كان استناد ابن مالك في رأيه ببطلان ما ذهب إليه الزمخشري: أن الواو تقتضي المغايرة؛ لأنّ (النعت مكمل للمنعوت، ومجمول معه كشيء واحد، فدخول الواو عليه يوهم كونه ثانيا مغايرا له؛ لأن حق المعطوف أن يكون غير المعطوف عليه، وهذا مناف لما زعم من توكيد الارتباط).[١٠٥]

وختاما أقول: إنّ كوْن الواو تدخل على الجملة الواقعة صفةً دالةً على لصوق الصفة بالموصوف وعلى ثبوت اتصاله بها شيءٌ لا يعرفه النحاة، بل قرروا أنه لا تنعطف الصفة التي ليست بجملة على صفة أخرى إلاَّ إذا اختلفت المعاني حتى يكون العطف دالاً على المغايرة، وأما إذا لم يختلف فلا يجوز العطف، هذا في الأسماء المفردة، وأما الجمل التي تقع صفة فهي أبعد من أن يجوز ذلك فيها.

الخاتمة

وبعد أن استوى البحث على سوقه، وأينعت ثماره، فقد خلص الباحث إلى جملة من النتائج يجملها في الآتي:

١. كانت الدلالة عند عبد القاهر والزمخشري منطلقا للإعراب.

٢. كان (الكشاف) صورة متكاملة لفهم الزمخشري للمنهج النحوي عند عبد القاهر الجرجاني، وتطبيقاً واعياً له يرتكز على حس مرهف وذوق رفيع لفهم آيات كتاب الله ﷻ.

٣. كان ربط عبد القاهر الجرجاني النحوَ بالدلالة يسير على مسارين: مسار موافقة النحاة الآخرين، وتأخذ فيه (معاني النحو) دلالتها من الدلالات التي عُرِفَ بها علم النحو عموماً، ومسار مخالفة هؤلاء النحاة في أن تفاعل النحو مع البلاغة يحقق وظيفية اللغة كأداة للتواصل بين الناس، حتى إنه بنى نظرية كاملة تعتمد على هذا التفاعل سماها (نظرية النظم).

٤. كان ترجيح الزمخشري في الإعراب بحسب سمو المعنى وبلاغته، ومن ثمّ لم يكن الزمخشري مقلداً، وإنما كان مجتهداً في دراساته النحوية واللغوية.

٥. كان اهتمام عبد القاهر الجرجاني والزمخشري بالإسناد عظيماً؛ فقد عده الأوَّل أهمَّ المعاني النحوية؛ لأن المتكلم لا يتمكن من تأليف أي جملة ما لم تُبْن عليه، ورأى الثاني أنَّ الإعراب نتاج عملية العقد والتركيب.

٦. عُني عبد القاهر بقضية نوع الخبر إذا كان فعلاً أو اسماً؛ فلاحظ في الإسناد أنه عندما يكون المسند فعلاً يصلح للسرد، وعندما يكون اسماً يصلح للوصف.

٧. كان الابتداء عند عبد القاهر – ومن بعده الزمخشري– يعني التجرد عن العوامل اللفظية، أي: أنه من العوامل المعنوية.

٨. تنوَّعَت دلالات دخول (إنَّ) على الجملة الاسمية عند عبد القاهر، حتى إنه جعل دخول (إنَّ) على الجملة من مسوغات الابتداء بالنكرة فيها؛ أما الزمخشري فكان حديثه بخلاف عبد القاهر مقتضباً لا يحمل في طياته حديثاً عن دلالات واضحة كما فعل سلفه عبد القاهر.

٩. جاء المفعول به في رأي عبد القاهر لرفع اللبس وتقييد المسند وتضييقه، كما ركز على أبرز أسرار ذكره وخبايا حذفه وتقديمه وتأخيره.

هوامش البحث:

١ انظر: حسين، طه، **البيان العربي من الجاحظ إلى عبد القاهر**، ترجمه عن الفرنسية: عبد الحميد العبادي، (بحث مقدم للمؤتمر الثاني عشر لجماعة المستشرقين، ١٩٣١م).

٢ انظر: الجرجاني، عبد القاهر، **دلائل الإعجاز**، ط٣، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٣م)، ص٥٥.

٣ انظر: عمار، أحمد سيد، **نظرية الإعجاز القرآني وأثرها في النقد العربي القديم**، ط١، (القاهرة: دار الفكر: ١٩٩٨م)؛ والسيد، شفيع، **البحث البلاغي عند العرب**، ط١، (القاهرة: دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٦م)، ص٢٢؛ وعتيق، عبد العزيز، **علم البديع**، ط١، (القاهرة: دار الآفاق العربية، ٢٠٠٦م)، ص٢٢؛ وعتيق، عبد العزي، **علم البيان**، ط١، (القاهرة: دار الآفاق العربية، ٢٠٠٦م)، ص١٩.

٤ انظر: الجرجاني، عبد القاهر، **العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية**، ط٢، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٨م)، ص٨١.

٥ الجرجاني، عبد القاهر، **دلائل الإعجاز**، تحقيق: محمد التونجي، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٥م)، ص١٣-١٤.

٦ المرجع السابق: ١٧.

٧ المعنى الوظيفي: المعنى الذي تكشف عنه المباني التحليلية للغة؛ فالفاعلية وظيفة الاسم المرفوع، والمفعولية وظيفة الاسم المنصوب، وهكذا، انظر: حسان، تمام، **اللغة العربية: معناها ومبناها**، ط٣، (بيروت: عالم الكتب، ١٩٩٨م)، ص٦٨.

٨ المعنى المعجمي: ما تدل عليه الكلمة المفردة في المعاجم، انظر: حسان، تمام، **اللغة العربية: معناها ومبناها**، ١٦٥.

٩ المعنى المقامي (الدلالي): المعنى الذي لا يكتفي بتحليل تركيب المقال ولا بمعنى كلماته المفردة وإنما يراه فوق ذلك في ضوء المقام، انظر: حسان، تمام، **اللغة العربية: معناها ومبناها**، ١٨٢؛ والجرجاني، عبد القاهر، **دلائل الإعجاز**، ص٣٠٠.

١٠ المرجع السابق: ٧٧.

١١ انظر: الحوفي، أحمد، **الزمخشري**، ط٢، (القاهرة: الهيئة الالقاهرةية العامة للكتاب، ١٩٨٠م)، ص٣٥.

١٢ انظر: السامرائي، فاضل، **الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري**، (بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٧١م)، ص٢٣٥، ٢٨٥، ٣٧٥.

١٣ انظر: سيبويه، عمرو بن عثمان، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٣، (بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٣م)، ج١، ص٢٣، الجرجاني، عبد القاهر، **دلائل الإعجاز**: ٣٠٥، والبياتي، سناء، **قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم**، ط١، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م)، ص٣١، والمخزومي، مهدي، **في النحو العربي: نقد وتوجيه**، ط١، (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٦٤م)، ص٨٤.

١٤ البياتي، سناء، **قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم**، ص٣٢.

١٥ لاشين، عبد الفتاح، **التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني**، (الرياض: دار المريخ، د.ت)، ص٧٩.

١٦ البيت من الطويل، وهو في **الديوان**، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٧م)، ص٦٥٤.

١٧ انظر: الجرجاني، عبد القاهر، **دلائل الإعجاز**، ص٥٤٤؛ والبياتي، سناء، **قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم**، ص ٣٢.

[١٨] الجرجاني، عبد القاهر، **دلائل الإعجاز**، ص٣٨٣.

[١٩] انظر: الزمخشري، جار الله، **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق: علي بوملحم، (بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٩٩٣م)، ص٤٨.

[٢٠] الجرجاني، عبد القاهر، **دلائل الإعجاز**، ص٣٨٣.

[٢١] انظر: المرجع السابق، ص ٣٨٥.

[٢٢] انظر: المرجع السابق نفسه، ص ١٤١.

[٢٣] البيت من البسيط، وهو في **دلائل الإعجاز**، ص ١٧٤.

[٢٤] الجرجاني، عبد القاهر، **دلائل الإعجاز**: ١٧٥.

[٢٥] انظر: المرجع السابق.

[٢٦] السابق نفسه، ص١٧٧.

[٢٧] الجرجاني، عبد القاهر، **دلائل الإعجاز**، ص١٧٨.

[٢٨] البيت من الطويل، وهو في التبريزي، زكرياء يحيى بن علي، **شرح ديوان الحماسة**، ط٢، (القاهرة: دار الكتاب العربي،١٩٩٢م)، ج٢، ص١١٣.

[٢٩] انظر: الجرجاني، عبد القاهر، **دلائل الإعجاز**، ص٣٧١-٣٧٢، بتصرف.

[٣٠] انظر: الجرجاني، **عبد القاهر**، **المقتصد في شرح الإيضاح**، (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، ١٩٨٢م)، ج١، ص ٢٥٦؛ **والزمخشري**، جار الله، **المفصل**، ص٢٤.

[٣١] الزمخشري، جار الله، **المفصل**، ص٢٤.

[٣٢]انظر: ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: إميل بديع يعقوب، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م)، ج١، ص٤٦؛ والعكبري، أبو البقاء، **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٠م)، ص٢٢٦؛ والإسفراييني، تاج الدين، **اللباب في علم الإعراب**، تحقيق: شوقي المعري، ط١، (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٧م)، ص٧٦-٧٧؛ وابن يعيش، أبو البقاء، **شرح المفصل للزمخشري**، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م)، ج١، ص٢٢٣، والأستراباذي، رضي الدين، **شرح الكافية**، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت)، ج١، ص٢٢٧.

[٣٣] سورة البقرة، الآية ٦.

[٣٤] انظر: الزمخشري، جار الله، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ط٣، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٥م)، ج١، ص٤٧؛ وانظر: الزمخشري، جار الله، **المفصل**: ٤٩-٥٠.

[٣٥] الجرجاني، عبد القاهر، **دلائل الإعجاز**، ص٣١٥.

[٣٦] انظر: المرجع السابق نفسه.

[٣٧] نفسه.

[٣٨] نفسه، ص٢٤٣.

[٣٩] الجرجاني، عبد القاهر، **المقتصد**: ١٩.

[٤٠] المرجع السابق، ص ١٩-٢٠.

[٤١] انظر: المرجع السابق نفسه، ص ١٤١.

[٤٢] سورة ص، الآية ١٨-١٩.

[٤٣] الزمخشري، جار الله، **الكشاف**: ج٤، ص ٧٨-٧٩.

[٤٤] المرجع السابق، ج٤، ص٧٩.

[٤٥] انظر: الأستراباذي، رضي الدين، **شرح الكافية**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩١م)، ج١، ص١٨٧.

[٤٦] الزمخشري، جار الله، **المفصل**، ص٥١.

[٤٧] سورة الجن، الآية١.

[٤٨] انظر: الزمخشري، جار الله، **الكشاف**، ج٣، ص٣١٥.

[٤٩] انظر: البياتي، سناء، **قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم**، ص١٧٩.

[٥٠] انظر: المرجع السابق، ص١٨٠.

[٥١] انظر: المرجع السابق نفسه.

[٥٢] انظر: ابن الحاجب، أبو عمرو، **الكافية في النحو**، ط١، (القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠١٠م)، ج١، ص١٨.

[٥٣] الجرجاني، عبد القاهر، **دلائل الإعجاز**، ص١٥٣.

[٥٤] انظر: المرجع السابق، ص١٥٤.

[٥٥] انظر: الجرجاني، عبد القاهر، **دلائل الإعجاز**، ص١٥٥.

[٥٦] البحتري، أبو عبادة، **ديوان البحتري**، (بيروت: دار صادر، ٢٠٠٥م)، ص٢٤٢.

[٥٧] الجرجاني، عبد القاهر، **دلائل الإعجاز**، ص١٥٦.

[٥٨] انظر: المرجع السابق، ص ١٥٧.

[٥٩] البحتري، أبو عبادة، **ديوان البحتري**، ج٢، ص٤٠١.

[٦٠] انظر: الجرجاني، عبد القاهر، **دلائل الإعجاز**، ص١٦٢.

[٦١] البحتري، أبو عبادة، **ديوان البحتري**، ج٢، ص٧٥.

[٦٢] الجرجاني، عبد القاهر، **دلائل الإعجاز**، ص١٦٣.

[٦٣] الزمخشري، جار الله، **المفصل**، ص٥٨.

[٦٤] السامرائي، فاضل، **الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري**، ص٣٤٨.

[٦٥] سورة الصف، الآية ٦.

[٦٦] الزمخشري، جار الله، **الكشاف**، ج٤، ص٩٩.

٦٧ انظر: الزمخشري، جار الله، **المفصل**، ص٧٣.

٦٨ انظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج١، ص٤١٩.

[٦٩] سورة الرعد، الآية ٢٦.

[٧٠] سورة هود، الآية ٤٣.

[٧١] سورة القصص، الآية ٢٣-٢٤.

[٧٢] الزمخشري، جار الله، **الكشاف**، ج٣، ص٤٠١-٤٠٢.

[٧٣] انظر: الزمخشري، جار الله، **الكشاف**، ص٤٠٢.

٧٤ انظر: الزمخشري، جار الله، **المفصل**، ص٧٣.

[٧٥] سورة الأحقاف، الآية ١٥.

[٧٦] البياتي، سناء، **قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم**، ص٢٣٥.

[٧٧] توأمة، عبد الجبار، **القرائن المعنوية في النحو العربي**، (رسالة دكتوراه بجامعة الجزائر، ١٩٩٥م)، ص٩٧.

[٧٨] انظر: حسان، تمام، **اللغة العربية: معناها ومبناها**، ص٢٠١.

[٧٩] البياتي، سناء، **قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم**، ص٢٣٥.

[٨٠] المرجع السابق، ص٢٣٦.

[٨١] المبرد، محمد بن يزيد، **المقتضب**: ط٣، (القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٩٤م)، ج٤، ص١٤٣.

[٨٢] الجرجاني، عبد القاهر، **دلائل الإعجاز**، ص١٠٣.

[٨٣] المرجع السابق، ص١٠٤.

[٨٤] سورة يوسف، الآية ٨٢.

[٨٥] البياتي، سناء، **قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم**، ص٢٤٣.

[٨٦] انظر: الزمخشري، جار الله، **المفصل**، ص٩٨-١٠٠.

[٨٧] البياتي، سناء، **قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم**، ص٢٥٥.

[٨٨] الجرجاني، عبد القاهر، **دلائل الإعجاز**، ص١٧٤.

[٨٩] الكفومي، أبو البقاء، **الكليات**، ص٦٠٧.

[٩٠] السيوطي، جلال الدين، **الأشباه والنظائر**: ط١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م)، ج١، ص٣٣١.

[٩١] انظر: القزويني، محمد بن عبد الرحمن، **الإيضاح**، ص١٤٨.

[٩٢] المتنبي، أبو الطيب، **الديوان**، (بيروت: دار صادر، ١٩٦٤م)، ص١٣٩، وتولوا: أدبروا، والعيس: الإبل، والذميل: السير اللين.

[٩٣] الجرجاني، عبد القاهر، **دلائل الإعجاز**، ص٢٤٤.

[٩٤] الزمخشري، جار الله، **المفصل**، ص١١٤.

[٩٥] انظر: نفسه.

[٩٦] انظر: الزمخشري، جار الله، **المفصل**، ص١١٧.

[٩٧] الزمخشري، جار الله، **شرح الفصيح**، ص١٣٥.

[٩٨] سورة الحجر، الآية ٤.

[٩٩] سورة الشعراء، الآية ٢٠٨.

[١٠٠] الزمخشري، جار الله، **الكشاف**، ج٢، ص٥٣٤.

[١٠١] سورة الكهف، الآية ٢٢.

[١٠٢] الزمخشري، جار الله، **الكشاف**، ج٢، ص٦٦٧.

[١٠٣] ابن مالك، محمد بن عبد الله، **شرح التسهيل**، ط١، (القاهرة: دار هجر، ١٩٨٨م)، ج٣، ص١٧١.

[١٠٤] انظر: أبو حيان، محمد بن يوسف، **البحر المحيط**، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٣م)، ج٥، ص٤٣٤، والآية في سورة الزمر: ٧٣.

[١٠٥] ابن مالك، محمد بن عبد الله، **شرح التسهيل**، ج٣، ص١٧١.

References: المراجع

‘ammār, ’aḥmad Saiyyd, *Naẓariyyah al-’i‘jāz al-Qur’āni Wa ’atharuhā Fi al-Naqed al-‘arabi al-Qadim*, 1st Edition, (Beirut: Dar al-Fikr, 1998).

‘atiq, ‘abd al-‘aziz, *‘ilm al-Badi‘,* 1st Edition, (Cairo: Dār al-’āfāq al-‘arabiyyah, 2006).

’Abu Ḥaiyyān, , *al-Baḥr al-Muḥiṭ*, 1st Edition, Taḥqiq: ‘ādel ‘abd al-Mawjud Wa ‘ali Mu‘waḍ Wa ’ākhrin, (Beirut Dar al-Kutub al-‘ilmiyyah, 1995).

’abu Tammām. *Diwān al-Ḥamāsah Bi sharḥ al-Tabriziy*, (Beirut: Dar al-Qalam, 1998).

Ḥusain, ‘abd al-Qādeār, *’athar al-Nuḥāh Fi al-Baḥth al-Balādghiy*, (Cairo: Dar Nahḍat Maṣr, 1975).

Al-‘ukbariy, *Al-Tabiyyn ‘an Mazāheb al-Naḥwiyyn al-Baṣriyyn Wa al-Kufiyyn*, 1st Edition, Taḥqīq: ‘abd al-Raḥmām Bin Sulaimān al-‘uthaimiyn, (Riyadh: Maktabah al ‘ibaikān, 2001).

Al-’a‘shā, *Diwān al-’a‘shā*, 3rd Edition, (Beirut: Dar Sader, 2003).

Al-Ḥufiy, ’aḥmad, *al-Zamakhshariy*, 2nd Edition, (Cairo: al-Hai’ah al-Maṣriyyah al-‘āmah Li al-Kutub, 1980).

Al-ʾaṣfahāni, ʿali Bin al-Ḥussien, *al-ʾaghāni*, 1st Edition, Taḥqiq: Samir Jāber, (Beirut: Dār al-Fikr, No date).

Al-Baiyyātiy, Sanā’, *Qawā‘ed al-Naḥu al-‘arabi Fi ḍawe’ naẓariyyah al-Naẓem*, 1st Edition, (Gordan: Dar Wā’il Li al-Nasher, 2003).

Al-Buḥturiy, *Diwān Al-Buḥturiy*, (Beirut: Dar Sader, 2005).

Al-Farazdaq, hammām Bin Ghālib, *Diwān al-Farazdaq*, Sharaḥ Wa Ḍabṭ Wa Qadam Lah: ‘ali Fā‘ur, 1st Edition, (Beirut: Dār al-Kutub al-‘ilmiyyah, 1995).

Al-Jāḥiz, ’abū ‘uthmān ‘amr, *Al-Baiyān Wa Al-Tabiyyn*, 4th Edition, Taḥqīq: Moḥammad ‘abd al-Salām Hāroun, (Beirut: Maktabah al Khānjiy, 1975).

Al-Jurjāni, ‘abd al-Qāher, *al-Moqtaṣed Fi sharḥ al-’iḍāḥ*, Taḥqiq: Kāẓem Baḥr al-Murjān, (Baghdad: Dār al-Rashid, 1982).

Al-Jurjāni, ‘abd al-Qāher, *Dal-ā’il al-’i‘jāz Fi ‘ilm al-Ma‘āniy*, Ta‘liq: Moḥammed al-Tunjiy, (Beirut: Dār al-Kitāb al-‘arabi, 1995).

Al-Jurjāni, ‘abd al-Qāher, *Dal-ā’il al-’i‘jāz Fi ‘ilm al-Ma‘āniy*, Ta‘liq: Moḥammed Rashid Riḍā, (Lebanon: Dār al-Ma‘rifah, no date).

Al-Khansaʿa, Tamader Bint ʿamr Bin al-Hareth, *al-Diwān*, Jamʿ Taḥqīq: Ibrahim ‘awÌiyn, (Cairo: MaÏba‘ah al-Sa‘Édah, 1985).

Al-Makhzūmiy, Mahdiy, *Fi al-Naḥū al-‘arabiy naqed wa tawjeh*, 1st Edition, (Bairut: al-Maktabah al-‘aṣriyyah, 1964).

Al-Mubarred. *al-Muqtḍeb*, Taḥqiq: Moḥammad ‘abd al-Khāleq, ‘aḍiymah, 3rd Edition, (Cairo: al-Majles al-’a‘lā Li al-She’un al-Islāmiyyah, 1994).

Al-Mutanabiy, *Diwan al-Mutanabiy*, (Beirut: Dar Ṣāder, 1964).

Al-Qazwiniy, *al-'iḍāḥ Fi 'ulum al-Balāghah*, 4th Edition, (Beirut: Dar 'iḥiā' al-'ulum, 1998).

Al-Sayyd, Shafi', *al-Bahth al-Balāghiy 'inda al-'arab,* 1st Edition, (Cairo: Dār al-Fikr al-'arabi, 2006).

Al-Sāmarrā'iy, Fāḍel, *al-Dirāsāt al-Naḥwiyyah Wa al-Lughawiyyah 'inda al-Zamakhshariy,* (Baghdad: Maṭba'ah al-'irshād, 1971).

Al-Suyuti, Jalāluddīn, *Al-'ashb*āh Wa *al-Naẓā'ir Fi al-Naḥū*, 1st Edition, Taḥqiq: 'abd al-'āl Sālim Makrem, (Beirut: Mu'assasah Al-Reṣālah, 1985).

Al-ʾustrabathi, Moḥammad Bin al-Hasan, *Sharḥ al- Raḍiy ʿala al-Kafiah*, 2nd Edition, Taṣḥiḥ Wa Ta'līq: Yousif Ḥasan ʿumar, (Beirut: Dar al-Kutub al-'ilmiyyah, No date).

Al-Zamakhshariy, *al-Kashāf 'an ḥaqā'eq gḥawāmḍ al-Tanzil*, (Beirut: Dār al-Kitāb al-'arabi, 1986).

Al-Zamakhshariy, *Sharḥ al-Faṣiḥ*, Taḥqīq: Ibrahim al-Ghāmdiy, (Makkah: Maṭbu'āt 'um al-Qurā, 1996).

Al-Zamkhshariy, *al-Mufaṣṣal Fi ṣana'h al-'i'rāb*, Taḥqiq: 'ali Molḥim, (Beirut: Dār Wa Maktabah al-Hilāl, 1993).

Hassān, Tammām, *al--Lughah al-'arabiyyah Ma'nāhā Wa Mabnāhā*, 3rd Edition, (Riyadh: Dār 'ālm al-Kutub, 1998).

Ibn 'ali, Sulaimān, *Ṣilah 'ilm al-NAḥu Bi 'ilm al-Ma'āniy Ladā 'abd al-Qāher al-Jurjāniy,* (Algeria: Resālah Mājster, Jāmi'ah Bātnah, 2001).

Ibn al-'anbāriy, *al-'inṣāf Fi masā'il al-Khilāf Bain al-Baṣriyyn Wa al-Kufiyyn*, Taḥqīq: Imil Badi' Ya'qub, (Beirut: Dār al-Kutub al-'ilmiyyah,, 1998).

Ibn al-Ḥājib, *al-Kāfiyyah fi al-Naḥu*, Taḥqiq: Ṣāliḥ 'abd al-'aẓim al-Shā'ir, 1st Edition, (Cairo: Maktabah al-'ādāb, 2010).

Ibn Jenniy, 'uthmān, *al-Khaṣā'iṣ*, Taḥqīq: Moḥammad 'ali al-Najār, (Cairo: Dār al-Kutub al-'ilmiyyah, 2001).

Ibn Jenniy, 'uthmān, *al-Moḥtaseb Fi tabiyyn wegoh shawāz al-Qirā'āt Wa al-'iḍāḥ 'anhā*, Taḥqīq: 'ali al-Najdiy Nāṣef Wa 'abd al-Ḥalim al-Najār Wa 'abd alftāḥ Shalabiy, (Cairo: Maṭbu'āt Lajnah 'iḥiā' al-Turāth al-Islāmiy, 1966).

Ibn mʿalik, Moḥammad Bin ʿabd Allah, *Sharḥ al-Tashil*, Taḥqīq: ʿabd Al-Raḥman al-Sayid, (al-Gizah: Hajr Lilṭibʿah Wa al-Naṣhr, 1990).

Ibn Yaʿish, *Sharḥ al-Mofaṣal Li al-Zamakhshariy*, 1st Edition, Taḥqīq: Imil Bai' Ya'qub, (Beirut: Dar al-Kutub al-'ilmiyyah, 2001).

Lāshiyn, 'abd al-Fatāḥ *al-Tarākib al-Naḥwiyyah Min al-Wijhah al-Balāghiyyah 'indah 'abd al-Qāher al-Jurjāniy*, (Riyadh: Dar al-Marikh, No date).

Sibawieh, 'amer Bin 'uthmān, *al-Kitāb*, Taḥqiq: 'abd al-Salām Hārūn, 3rd Edition, (Cairo: 'ālam al-Kutub, 1983).

Taw'ammah, 'abd al-Jabbār, *al-Qarā'en al-Ma'nawiyyah Fi al-Naḥu al-'arabi*, (Algeria: Jāmi'ah al--Jazā'ir, Resālah Dektorāh, 1995).

Tha'lab, *Majāles Tha'lab*, Taḥqiq: 'abd al-Salām Hārūn, 5th Edition, (Cairo: Dar al-Ma'āref, No date).

Zo al-Remah, Ghailān Bin 'uqbah, *Diwān Zey al-remah* (Damascus: al-Maktab al-Islāmiy, 1964).